

Distr.
GENERAL

S/1998/434
28 May 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١١٤١ (١٩٩٧) المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أقدم تقريراً عن تنفيذ ولاية بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي كل ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ القرار. ويغطي التقرير الأنشطة التي قامت بها بعثة الشرطة المدنية والتطورات الحاصلة في منطقة البعثة منذ تقريرتي الأخير المؤرخ ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٨ (S/1998/144).

ثانياً - الحالة السياسية

٢ - استمرت الأزمة المؤسسية التي أبلغت مجلس الأمن عنها في تقريرتي السابق (S/1998/144) مما أدى إلى شلل فرعي الحكومة التنفيذي والتشريعي. ولا تزال هايتي الآن بدون رئيس وزراء منذ حزيران/يونيه ١٩٩٧ وبرلمانها مشلول عملياً منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

٣ - وفي الشهور الثلاثة الماضية، بذلت جهود من أجل كسر الجمود الحاصل بين الفصائل الرئيسية لما كان يعرف باسم "حركة لافالاس"، لكنها لم تتكامل عموماً بالنجاح. وفي نهاية شباط/فبراير، ظهرت بارقة أمل في المفاوضات بين كتلة "منظمة الشعب المناضل" وكتلة "جماعة مناهضة الليبرالية الجديدة" في البرلمان، وقد اتفقتا، فيما يبدو، على برنامج سياسي واقتصادي واجتماعي مشترك يمكن على أساسه التصديق على رئيس وزراء جديد. ولكن ظهرت فيما بعد خلافات حول انتخاب وتكوين مكتب مجلس النواب وآلت المفاوضات إلى الفشل.

٤ - واقترحت "منظمة الشعب المناضل" فيما بعد ثلاثة مرشحين لمنصب رئيس الوزراء هم: رئيس وزراء سابق هو السيد سمارك ميشيل؛ ووزير الزراعة السابق السيد جيرارد ماثورين، وسفير هايتي السابق لدى الولايات المتحدة الأمريكية السيد جان كازيمير. وفيما يتعلق بالإجراء الخاص بترشيح رئيس للوزراء، ادعت "منظمة الشعب المناضل" أن على الرئيس أن يتفاوض مع القوى السياسية في البرلمان قبل الإعلان عن مرشحه من أجل ضمان حصول الأخير على الدعم اللازم في البرلمان. وبالمقابل، تمسك الرئيس

رينيه بريفال بموقفه بأن رئيس الوزراء هو الذي يتولى مسؤولية التفاوض على برنامجه خلال الفترة الواقعة بين التصديق على اسمه من قِبَل أغلبية الأعضاء الحاضرين في كل مجلس والتصويت على الثقة ببرنامجه الذي يتطلب أغلبية مطلقة.

٥ - وبعد التشاور مع رئيسي مجلسي البرلمان، وفق ما يتطلبه الدستور، ولكن دون الوصول إلى اتفاق سياسي مع "منظمة الشعب المناضل"، قام الرئيس بريفال في ٢٢ آذار/ مارس ١٩٩٨ من جديد بترشيح السيد إرفيه دينيس (انظر الوثيقة S/1998/144، الفقرة ٤). وقد رحب بقرار الرئيس عدد من المنظمات الشعبية وشرائع واسعة من المجتمع المدني، ولكن شجبت قيادة "منظمة الشعب المناضل" واعتبرته بمثابة استفزاز. وبالرغم من المعارضة القوية التي أبدتها "منظمة الشعب المناضل"، صدق مجلس النواب على اختيار السيد دينيس في ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨. إلا أن مجلس الشيوخ رفضه بأغلبية ضئيلة في ١٥ نيسان/أبريل حيث حظي الترشيح بتأييد ٨ شيوخ صوتوا لصالح السيد دينيس من أصل ١٦ شيخاً.

٦ - كما تبدّى من جديد عدم وجود ترتيبات دستورية صريحة بشأن من يحل محل الرئيس في حال عدم وجود رئيس للوزراء، وذلك عندما عين الرئيس وزير الداخلية كرئيس بالوكالة خلال غيابه عن هايتي في منتصف نيسان/أبريل ١٩٩٨. ومنذ عودته إلى هايتي، أجرى الرئيس بريفال مشاورات مع الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان، بما فيها "منظمة الشعب المناضل". وحتى لحظة إعداد هذا التقرير، كانت المباحثات جارية بشأن جدول للأعمال مؤلف من أربع نقاط مقدم من "منظمة الشعب المناضل" لحل الأزمة. وقد عُدّ أمل كبير على محصلة تلك المباحثات في كل من هايتي، حيث سئم الناس من الأزمة، وفي المجتمع الدولي الذي يعلق أهمية كبيرة على إقامة حكومة تتولى، في جملة مسؤوليات أخرى، قيادة البلد صوب الانتخابات التشريعية والمحلية المقبلة وكفالة مصداقيتها.

٧ - كما تجلت الأزمة المؤسسية في المجلس الانتخابي المؤقت المثير للجدل الذي واصل عمله بقدره مخفضة عقب استقالة ستة من أعضائه التسعة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ ووفاة أحد الأعضاء الثلاثة الباقين في نيسان/أبريل ١٩٩٨. كما تطلخت صورة المجلس الانتخابي المؤقت من جراء التناحر الداخلي فيما بين أعضائه من ناحية وبنتيجة فضيحة مالية من ناحية أخرى. وفي هذا السياق، أعفي أحد المستشارين من منصبه كأمين للخزانة، وقام ديوان المحاسبات بإغلاق الحسابات المصرفية للمجلس الانتخابي المؤقت لأنه لم يتمكن من الحصول على دليل كافٍ عن طريقة إدارة الأموال التابعة للمجلس الانتخابي المؤقت. ووجه رئيس المجلس الانتخابي المؤقت السيد جيرارد توسنت، نداء إلى الرئيس بريفال للتدخل لحل المشاكل التي تواجه المؤسسة. وانتقد بعض زملائه دعوته لحل المجلس الانتخابي المؤقت، واعتبروها دعوة متحيزة. وفي الوقت نفسه، بدأ العاملون في المجلس إضراباً عن العمل. وظهر الآن توافق عام في الآراء بشأن إقامة مجلس انتخابي جديد وموثوق وواضح كشرط مسبق لإجراء الانتخابات المقبلة. أما فيما يتعلق باللجنة الرئاسية المعنية بمساعدة المجلس الانتخابي المؤقت التي أنشئت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧

لتقديم تقرير عن الانتخابات التي أجريت في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٧ فإنها قدمت لتوها تقريرها إلى الرئيس. ولغاية الآن، لم ينشر التقرير المذكور.

٨ - وقد أشارت "منظمة الشعب المناضل" و "حركة لافالاس" إلى أنهما تريدان إجراء الانتخابات التشريعية والمحلية بحلول نهاية السنة وفق ما هو منصوص عليه في قانون الانتخابات. وقد وقّع ائتلاف فضفاض مكوّن من ٢٦ تجمعاً وحزباً من المعارضة إعلان مبادئ يدعو إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة تشارك فيها جميع القوى السياسية. كما نوقشت المسألة الانتخابية بصورة غير رسمية فيما بين مجموعة واسعة من القادة السياسيين وممثلي المجتمع المدني في الاجتماع الثاني بين الأطراف الهايتية الذي رعته أكاديمية السلم الدولية والذي عقد في برنستن، نيوجيرسي، في آذار/مارس.

٩ - وأعلن "أصدقاء الأمين العام من أجل هايتي" عن استعداد حكوماتهم لتقديم مساعدة انتخابية تشمل الدعم السوقي والمساهمة في برامج لتوعية الناخبين لكنهم نبهوا إلى أنهم لن يشاركوا مشاركة كاملة ما لم يتفق الهايتيون أنفسهم على مجلس انتخابي مؤقت يوفر ضماناً معقولة لنزاهة ومصداقية العملية الانتخابية. وطبقاً لقانون الانتخابات، يتعين على هذا المجلس الانتخابي أن يشرع بالدعوة إلى إجراء انتخابات يتعين أن تحظى بالموافقة بموجب مرسوم حكومي يوقعه رئيس الوزراء.

١٠ - وقد زار وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد برنار مييه، هايتي في الفترة من ٦ إلى ٩ أيار/مايو ١٩٩٨ لتقييم التقدم الذي أحرزته بعثة الشرطة المدنية وإجراء مشاورات مع القادة السياسيين وممثلي المجتمع المدني في إطار الجمود السياسي المستمر. وشدد وكيل الأمين العام مع كل من التقى به على القلق العميق الذي يساور المجتمع الدولي إزاء الأزمة، وعلى ضرورة وجود مؤسسات تؤدي عملها بشكل صحيح فضلاً عن إجراء انتخابات في الوقت المناسب من أجل النهوض بالديمقراطية وتحقيق التنمية الاقتصادية في البلد. وحث القادة الهايتيين على الوصول إلى حل توافقي من خلال الحوار وأعرب عن عزم المجتمع الدولي على المساعدة في كفالة شفافية العملية الانتخابية ومصداقيتها.

١١ - ومن الأمور المشجعة، بالرغم من الأزمة السياسية المديدة، ملاحظة أن مناخ الأمن والاستقرار في هايتي الذي أوجدته بعثات الأمم المتحدة السابقة لحفظ السلام ما زال مستمراً بعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة الانتقالية في هايتي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ وإنشاء بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي في وقت لاحق. وبالرغم من وقوع بعض الحوادث من قبيل الاضطرابات المدنية التي وقعت في ليمونيد وميلوت في آذار/مارس ١٩٩٨، فإن تلك الحوادث لا تعكس، فيما يبدو، نمطاً محدداً من الاضطرابات أو العنف المدفوع بدوافع سياسية.

ثالثاً - نشر بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة

في هايتي وعملياتها

١٢ - تجدر الإشارة إلى أن مجلس الأمن قرر لدى إنشائه بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي أن يصل قوام البعثة إلى ٣٠٠ من أفراد الشرطة المدنية، بما في ذلك وحدة شرطة خاصة قوامها ٩٠ فرداً يتم نشرها ومعها الأفراد اللازمون للدعم لمواصلة تقديم المساعدة إلى حكومة هايتي من خلال الدعم والمساهمة في إضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية الهايتية. ولغاية ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٨، كان عنصر الشرطة المدنية في البعثة يضم ٢٨٥ ضابطاً من الأرجنتين وبنن وكندا وفرنسا والهند ومالي والنيجر والسنغال وتوغو وتونس والولايات المتحدة الأمريكية (انظر المرفق). وبغية الاستجابة للحاجة المتزايدة للخبرات التقنية المتخصصة، رفعت البعثة عدد ضباط الشرطة المدنية الذين يسدون المشورة بشأن المسائل المتعلقة بمكافحة المخدرات والشرطة القضائية والمسائل البيئية.

١٣ - وفي حين تقيم وحدة الشرطة الخاصة في بورت أوبرنس، فقد نُشر عنصر الشرطة الفني في العاصمة وفي سائر المحافظات التسع. وواصل الضباط العاملون في العنصر الفني أداء مهامهم في رصد أداء أفراد الشرطة الوطنية الهايتية لدى قيامهم في العمل وفي توفير التدريب والمشورة للضباط ذوي الرتب العليا.

١٤ - ويزداد يوماً بعد يوم تنسيق أنشطة عنصر الشرطة الفني مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبرامج الثنائية، من قبيل البرامج الثنائية مع كندا والولايات المتحدة الأمريكية. وقام البرنامج الإنمائي، بمبادرة من الشرطة الوطنية الهايتية، برعاية حلقة دراسية في ١٩ و ٢٠ آذار/ مارس تم تكريسها على وجه التحديد لإدماج وتنسيق أنشطة تدريب الشرطة، وشارك فيها ممثلون عن الشرطة الوطنية الهايتية وبعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وممثلون عن الكيانات المعنية. وعملت الحلقة الدراسية على زيادة توضيح الاستراتيجية الحالية للمساعدة التقنية فيما بين مختلف الكيانات. وأكدت بعثة تقييم أوفدت لمعرفة قدرة برنامج تقديم المساعدة التقنية إلى الشرطة الوطنية الهايتية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو البرنامج الذي يعمل تحت الرعاية المشتركة لبعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي والمكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نجاح التعاون بين الوكالات في هذا المضمار. وبغية رفد المساعدة التقنية بالدعم المادي، حددت بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي مجالات الأولوية التالية: مواصلة تجديرات مخاطر الشرطة وشراء المعدات اللازمة لها من قبيل حوامات دورية لعمليات مكافحة المخدرات، وقطع الغيار لمركبات الشرطة المقدمة على سبيل الهبة من قبل. وفي هذا السياق، أعدت البعثة اقتراح مشروع بالاشتراك مع مدير السوقيات للشرطة الوطنية الهايتية بغية تنفيذه بصورة مشتركة.

رابعا - الشرطة الوطنية الهايتية

١٥ - وفي أثناء الزيارة التي قام بها وكيل الأمين العام (انظر الفقرة ١٠ أعلاه)، تبين أن قادة الشرطة وممثلي المجتمع المدني يوافقون بالإجماع على أن الشرطة الوطنية الهايتية قد واصلت إحراز التقدم في أداء مسؤولياتها. ولقد صرح السيد جوليان هارستون، ممثلي في هايتي ورئيس بعثة الشرطة المدنية التابعة

للأمم المتحدة في هايتي، علانية عن ارتياحه إزاء أداء الشرطة في أثناء الاحتفالات المهرجانية التي أقيمت في شباط/فبراير ١٩٩٨، وإلى حد كبير رجحت كفة التعليقات المواتية عن كفة الانتقادات التي وردت في المناقشة العامة بشأن الشرطة. وأعرب كل من روبرت مانويل وزير الدولة لشؤون الأمن وبيير دنيز المدير العام للشرطة الوطنية الهايتية، عن تقديرهما للتعاون القائم بين بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي والشرطة الوطنية الهايتية وأكدوا على استمرار الحاجة إلى إضفاء الطابع الفني على الشرطة الوطنية الهايتية وتدريب أفرادها، ومواصلة المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي، بعد فترة انتهاء ولاية بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

١٦ - وفي أثناء الفترة قيد الاستعراض، حدثت تغييرات هامة في الموظفين بإدارة الشرطة الوطنية الهايتية بهدف تحسين مصداقيتها. وإضافة إلى ذلك، بدأ زهاء ١٥٠ شرطي جديد تدريبهم في شباط/فبراير في أكاديمية الشرطة، ومن المتوقع أن يلتحق بها ٣٥٠ شرطي آخرين في وقت متأخر لكي يصبح قوام قوة الشرطة أكثر من ٦٧٠ فرداً. ويذكر أنه نظراً لعدم قدرة ضباط الشرطة الوطنية على الوصول إلى المناطق البعيدة، أعلن الرئيس بريفال والمدير العام للشرطة الوطنية الهايتية عن خطط لإنشاء قوة شرطة ريفية مكملة للشرطة الوطنية (انظر S/1998/144، الفقرة ٢١). وكان احتمال إنشاء فرقة شرطة ريفية موضوع مناقشات أخرى جرت فيما بين السلطات الهايتية. وأعرب عن قدر من القلق إزاء حقيقة أن رجال الشرطة أولئك هم أقل تأهيلاً ويتلقون أجوراً أقل من أفراد الشرطة الوطنية الهايتية العاديين، وإزاء أخطار الضغط السياسي على قوة كهذه، في مرحلة الاختيار المبدئي الذي ستشارك فيه سلطات الحكومة المحلية (الجماعات الإقليمية).

١٧ - ولقد تسبب تمديد مواعيد عمل الشرطة من ٨ ساعات إلى ١٢ ساعة في المطالبة بإضراب الشرطة مما أدى إلى أنشطة "التباطؤ" قامت بها الشرطة الوطنية الهايتية في أجزاء مختلفة من البلد في وقت مبكر من شهر نيسان/أبريل. وألغي هذا الإجراء عندما أدت الوساطة الفعالة فيما بين إدارة الشرطة الوطنية الهايتية وضباط الشرطة الذين يشعرون بعدم الرضا، إلى قبول المذكورين أخيراً لتأكيدات مفادها أن هذا التدبير هو تدبير مؤقت، حتى يتم تعيين الموظفين الجدد مما من شأنه أن يجعل بالمستطاع استعادة مواعيد العمل العادية.

١٨ - وبالرغم من فعالية مشاركة الشرطة الوطنية الهايتية في استعادة الأمن العام في أثناء القلاقل المدنية التي حدثت في ليموناد وميلوت في آذار/مارس إلا أنها أثارت القلق إزاء استخدام القوة المفرطة إلى حد ما، بما في ذلك نهب محطة إذاعة. وقد أصدرت البعثة المدنية الدولية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة، بياناً ينتقد طابع البطش الذي اتسمت به العملية في ميلوت، وأفادت التقارير بأن الرئيس بريفال، ودنيز مدير عام الشرطة الوطنية الهايتية قد صرحا بأنهما لن يتسامحا إزاء سلوك الشرطة غير الملائم، وأن رجال الشرطة المنفلتين سوف يطردون من القوة كجزء من برنامج التطهير الجاري حالياً. ولقد أبرزت الحوادث وثيقة صلة التوصية السابقة التي أصدرتها البعثة المدنية الدولية بتعيين قاض خاص لإجراء التحقيقات كلما اتهمت الشرطة بارتكاب إساءات خطيرة.

١٩ - ومن بين الجهود الناجحة التي بذلتها الشرطة الوطنية الهايتية في أثناء الثلاثة أشهر الأخيرة العمليات التي ذاع صيتها ضد العصابات، بما في ذلك العمليات ضد الجرائم ذات الصلة بالمخدرات. ولقد أسفرت عمليات ضبط المخدرات في المطار عن حيازة ما يزيد عن ٦٥٠ كيلوغراما من الكوكايين، تم اكتشافها في أربع مناسبات منفصلة. ولقد تعززت أنشطة مكافحة المخدرات بالجهود التي يبذلها مكتب المستشار الخاص المعني بالمخدرات في وزارة العدل. فضلا عن ذلك، تعزز وجود الشرطة الوطنية الهايتية بصورة واضحة في العاصمة والمقاطعات على حد سواء، بسبب زيادة أنشطة الدوريات. ويعتبر السكان أن هذا الوجود القوي للشرطة الوطنية الهايتية في الحياة اليومية للمواطن الهايتي يعد تطورا إيجابيا.

خامسا - نظام العدالة

٢٠ - تواصل السلطات الهايتية الجهود التي تبذلها سعيا لوضع استراتيجية إصلاح قضائية - وهو مطلب ضروري من أجل تطوير وتسيير مجتمع قائم على حكم القانون. بيد أن عملية تحديث السلطة القضائية وإدخال تحسينات في إدارة العدالة تتقدم ببطء شديد. ولقد اعتمدت الهيئة التشريعية الهايتية قانونا بشأن إصلاح القضاء في ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨. وهذا القانون، الذي لم يصدر بعد حتى الآن، يحدد بعض العناصر الضرورية للإصلاح القضائي. ويشمل أحكاما محددة تتعلق بمكافحة الإغناء من القصاص وينص على أن جميع الجرائم والجنح المرتكبة بين ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ هي جرائم وجنح لا تخضع لأحكام التقادم، بغض النظر عن حجمها. ولم تقدم اللجنة التحضيرية للإصلاح القانوني والقضائي، وهي اللجنة المخولة بمهمة تنسيق خطة الإصلاح الشاملة حتى الآن بصورة رسمية تقريرها النهائي عن السياسة العامة.

٢١ - وبالرغم من أنه لم يتحدد حتى الآن موعد لمحاكمة مرتكبي مذبحه رابوتيو التي وقعت في نيسان/أبريل ١٩٩٤، اتخذت بعض المبادرات من أجل التحضير للمحاكمة. وقام ثلاثة من الخبراء في أنثروبولوجيا الطب الشرعي بزيارة إلى هايتي في الفترة من ٨ إلى ١٣ آذار/مارس، بناء على دعوة من وزارة العدل وبمساعدة من بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، بهدف تطبيق طرق أنثروبولوجيا الطب الشرعي على تحقيقات معينة تجرى حاليا.

٢٢ - ونظم مكتب أمين المظالم حلقة دراسية لاستعراض إنجازات المكتب منذ إنشائه في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، ولتقييم الفرص من أجل توسيع ولايته. وشارك عدد كبير من الخبراء الوطنيين والدوليين في الحلقة الدراسية، الأمر الذي يبرز أهمية هذه المؤسسة الجديدة، بغض النظر عن مواردها المحدودة، فيما يتصل بالجهود التي تبذلها الدولة الهايتية لحماية مواطنيها.

٢٣ - ولقد تخرجت الدفعة الأولى المكونة من ستين طالبا من كلية القضاة في ٢٠ أيار/مايو بعد أن استكملوا برنامجا للتدريب مدته ٢٤ أسبوعا. وحتى الآن، لم يعلن بعد رسميا عن تعيين القضاة الجدد. ولم تستهل بعد الأعمال التحضيرية من أجل اختيار وتدريب الدفعة الجديدة.

سادسا - الأنشطة الإنمائية

٢٤ - ووفقا لتقرير عن تقييم الفقر أعده البنك الدولي نشر في نيسان/أبريل ١٩٩٨، لا تزال هايتي التي يبلغ دخل الفرد سنويا فيها ٢٥٠ دولارا، أفقر بلد في نصف الكرة الغربي. وهي من أفقر البلدان في العالم، حيث يعيش زهاء ٨٠ في المائة من سكانها الريفيين في فقر. ويبرز التقرير أن الحالة، التي لم تتحسن على الإطلاق، كانت آخذة في التدهور عبر العقد الماضي، مشفوعة بانخفاض في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي وقدره ٥,٢ في المائة في السنة في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٥. وتشير الإحصاءات المحدودة المتوافرة إلى ما يصفه البنك بأنه "مجموعة مؤشرات اجتماعية مثيرة للدهشة". والأجل المتوقع عند الولادة هو ٥٧ سنة (وذلك بالمقارنة مع معدل أمريكا اللاتينية البالغ ٦٩ سنة). وبلغ التحصين الشامل للأطفال نسبة ٢٥ في المائة فقط. ولا تتوفر إمكانية الوصول إلى مياه شرب مأمونة إلا لربع السكان فقط. وفيما يتعلق بالتعليم، هناك ما يزيد عن نسبة ٥٠ في المائة من السكان البالغين من غير الملمين بالقراءة والكتابة، في حين لا يحضر في المدارس الثانوية إلا واحد من كل خمسة من الأبناء البالغين سن القيد بالمدارس الثانوية.

٢٥ - وأسباب الفقر المدقع الرئيسية في هايتي التي ورد تحديدها في تقرير البنك هي: (أ) عدم الاستقرار السياسي، وسوء نظام الحكم والفساد؛ (ب) وعدم كفاية النمو نتيجة لشدة التشوهات على صعيد الاقتصاد الكلي؛ (ج) وقلة الاستثمارات ورداءة نوعية الإنفاق على رأس المال البشري؛ (د) و "مصيدة الفقر" التي أوجدتها الخصوبة المرتفعة غير المرغوب فيها، وتدهور البيئة وعدم الأمن المادي. وتشمل سبل العلاج المطروحة لحل هذه القضايا: (أ) تعزيز مؤسسات القطاع العام الضرورية، وتحسين التنسيق في مؤسسات الحكومة واستعادة الاستقرار السياسي؛ (ب) وتعزيز الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي لتخفيف التشوهات وتشجيع استثمارات القطاع الخاص؛ (ج) وتحسين نوعية الإنفاق الحكومي؛ (د) وترشيد المساعدة التي يقدمها الشركاء الخارجيون.

٢٦ - ويواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القيام بدور هام في عملية الانتقال في هايتي، من خلال أنشطة برنامج القطري الجاري حاليا، وبفضل حقيقة مفادها أن ممثله المقيم هو وكيل ممثلي الخاص، على حد سواء. ولقد تم مؤخرا تمديد الدورة الخامسة للبرنامج القطري الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمدة سنتين إضافيتين بسبب الافتقار إلى وجود إطار مؤسسي مستقر من أجل صياغة برنامج جديد. وينصب التركيز على تعزيز نظام حكم جيد عن طريق دعم عملية إضفاء الطابع الديمقراطي (أي تعزيز البرلمان، والعملية الانتخابية، ونظام العدالة، والقانون والنظام، والمؤسسات العقابية)، والقضاء على الفقر عن طريق تمكين الشعب على مستوى القاعدة الشعبية، وحماية البيئة. ومما يؤسف له أن القيود المالية قد أدت إلى انخفاض حاد في مستوى الموارد المتوافرة من أجل البرمجة وإلى تخفيض حاد في قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على متابعة المشاريع الهامة الجارية حاليا أو استحداث مبادرات برنامجية جديدة في

هايتي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ سوف ينتهي العمل في برنامجين هاميين يمولهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (بناء القدرة لدى الشرطة الوطنية الهايتية ودعم إصلاح المؤسسات العقابية)، ما لم تحشد على جناح السرعة موارد مالية إضافية لتمديد أنشطتهما في عام ١٩٩٩ وبعده. ولقد بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخرا إعداد تقييم متعمق لدورته البرنامجية الخامسة كخطوة أولى نحو صياغة إطار برنامجي جديد لفترة السنوات الثلاث القادمة.

٢٧ - إن منظومة الأمم المتحدة في هايتي والتي تمثلها سبع وكالات هي (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبعثتا الأمم المتحدة (بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي وبعثة الشرطة المدنية الدولية)، قد استهلكت الآن بمشاركة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة الهجرة الدولية، عملية مشاورات من المتوقع أن تؤدي إلى قدر أكبر من التكامل فيما يتصل بالدعوة والبرمجة بما يتمشى مع عملية إصلاح الأمم المتحدة الجارية حاليا. وأسفر المعتكف المشترك بين الوكالات الذي نظم في الفترة من ١٢ إلى ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٨ بمشاركة ممثلي، ومنسق الأمم المتحدة المقيم ورئيس بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي عن إنشاء فريق موضوعي معني بالسكان والبيئة (إضافة إلى الفريق الموضوعي الموجود حاليا والمعني بمتلازمة نقص المناعة المكتسب)، فضلا عن أفرقة عمل معنية بمجالات الصحة والتعليم والأمن الغذائي والمساواة بين الجنسين والعمالة وفريق خاص معني بالمنطقة الشمالية الغربية من البلد حيث تتركز جهود جميع الوكالات تقريبا. واستلهاما من عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، سوف تعد أفرقة العمل تقارير قطاعية وتنشئ آليات لتنسيق الأنشطة الجارية حاليا، في حين ستقوم الأفرقة الموضوعية بترويج الدعوة وحشد الموارد في منظومة الأمم المتحدة، ولدى الحكومة وفي المجتمع المدني لدعم أنشطة السكان وأنشطة حماية البيئة وغير ذلك من الأنشطة. ومن المزمع عقد معتكف مشترك بين الوكالات للمتابعة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ لتقييم التقدم الذي أحرزته الأفرقة الموضوعية وأفرقة العمل القطاعية.

سابعا - ملاحظات

٢٨ - وأشعر بقلق بالغ لأنه لم توجد حكومة عاملة في هايتي لمدة سنة تقريبا. ولقد ترتب على استمرار الأزمة السياسية زعزعة استقرار هذه الديمقراطية الحديثة العهد. ولم يكن تجاهل الدستور أقل عناصرها من حيث الأهمية. وفصلا عن ذلك، فقد ترتبت على الأزمة أيضا آثار خطيرة على النشاط الاقتصادي مما ألحق الضرر بالمساعدات الدولية. وحسبما أكد مجلس الأمن في البيان الرئاسي المؤرخ ٢٥ آذار/ مارس ١٩٩٨ (S/PRST/1998/8)، فإن من شأن التوصل إلى حل فوري لهذه الأزمة أن يؤدي إلى تسهيل التنمية الاقتصادية وتقديم المساعدة الدولية. ولا بد وأن يسارع القادة السياسيون في هايتي باتخاذ خطوات ملموسة لوضع نهاية لهذه الورطة السياسية، فيما يتعلق بتأليف حكومة جديدة وإجراء انتخابات حرة ونزيهة ينظمها مجلس انتخابي مؤقت ذو مصداقية، كي يتسنى توطيد الديمقراطية الهشة في هذا البلد وإيجاد حل للقضايا

الوطنية الملحة. ومن التطورات المشجعة التي حدثت مؤخرا في هذا الصدد الحوار الذي بدأه الرئيس بريفال مع القوى السياسية الرئيسية الممثلة في البرلمان. وإذني أحث جميع القادة على إظهار إرادتهم السياسية من أجل التوصل إلى تسوية عن طريق التوصل إلى حل وسط عملي وبناء.

٢٩ - وتواصل الشرطة الوطنية الهايتية إحراز تقدم مطرد في تحسين فاعليتها، وذلك بالرغم من أنها تخضع لضغوط سياسية ومالية متواصلة. بيد أن التقارير المستمرة عن انتهاكات حقوق الإنسان، والفساد، وغير ذلك من حالات سوء السلوك تثير القلق. ويتعين تكملة الطابع الفني للشرطة بنظام قضائي فعال، لأنه إذا أريد للشرطة الوطنية الهايتية أن تعمل بفعالية فلا بد أن يكون عملها في سياق نظام قضائي ذي مصداقية. ولذلك، فإنني أكرر من جديد ندائي إلى السلطات الهايتية للتحرك قدما على جناح السرعة في مجال الإصلاح القضائي وأطالب المجتمع الدولي بتقديم المساعدات الضرورية في هذا الصدد.

٣٠ - وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعبر عن الشكر لممثلي والسيد جوليان هارستون رئيس بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي، والكولونيل كلود غرود مأمور الشرطة، فضلا عن الموظفين الدوليين والمحليين العاملين تحت إمرتهم، لإخلاصهم وجهودهم المبذولة لدعم أنشطة الأمم المتحدة في هايتي.

المرفق

تكوين بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة
في هايتي في ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٨

البلد	وحدة الشرطة الخاصة	العناصر الفنية
الأرجنتين	١٤٠	٦
بنن		٦
توغو		٧
تونس		٢
السنغال		٨
فرنسا		٣٦
كندا		٢٣
مالي		٢٠
النيجر		٥
الهند		٤
الولايات المتحدة الأمريكية		٢٨
المجموع الفرعي	١٤٠	١٤٥
المجموع		٢٨٥

— — — — —